العقد السياسي والممارسة الدستورية في الذهنية العراقية دراسة لرأي النخبة الاكاديمية العراقية في اختصاصي القانون والعلوم السياسية

أ.و. وليد سالم محمد
Dr_waleedsalim@uomosul.edu.iq
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل

أ.و. عبد الجبار احمد عبدالله
dreampeace33@yahoo.com
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

الملخص

تقوم فكرة البحث على استطلاع لرأي عينة مقصودة تمثلت بـــ ٤٥٠ مستبين من الوسط الاكاديمي العراقي من مختلف الجامعات العراقية الاهلية والحكومية في اختصاصي القانون والعلوم السياسية، مشتملة على (٢٩) سؤالاً، وتم تقسيم أسئلة الدراسة إلى (٦) محاور وهي على الترتيب كما يأتي (محور العقد السياسي، محور الخبة السياسية، محور المجتمع العراقي، محور الدستور، محور السلطات الحكومية، محور الذهنية العراقية). وتوصلت الدراسة الى استنتاجات اهمها الحاجة لعقد سياسي –اجتماعي جديد عبر مشاركة وطنية واسعة. وعدم رضا عينة الدراسة على أداء النخبة السياسية العراقية.

الكلمات المفتاحية: العقد السياسي، الممارسة الدستورية، النخبة السياسية، المواطنة، الدستور، الذهنية العراقية

The political contract and constitutional practice in the Iraqi mentality: A study of the opinion of the Iraqi academic elite in law and political science specialists

Prof. Dr Walid Salem Mohamed
Prof. Dr Abdul Jabbar Ahmed Abdullah

Abstract:

The idea of the research is based on a survey of the opinion of an intended sample, represented by 450 respondents from the Iraqi academic community from various Iraqi private and governmental universities in

the fields of law and political science, including (29) questions. The study questions divide into (6) axes, which are as follows (the political contract, political experience, Iraqi society, the constitution, government authorities and the Iraqi mentality). The study reached conclusions, the most important of which is the need for a new political-social contract through broad national participation, and the dissatisfaction of the study sample with the performance of the Iraqi political elite.
Keywords: political contract, constitutional practice, political elite, citizenship, constitution, Iraqi mentality.

المقدمة

يعد الدستور الاطار القانوني الذي يحدد أُسس إقامة السلطة وطبيعتها وصلاحياتها فضلاً عن ترسيم حدودها ومسؤولياتها وطرق مراقبتها ومحاسبتها، بيد أن هذا الدستور ينبغي أن يكون استجابة لحاجات ومطالب القوى الاجتماعية ومعبراً عنها في الوقت نفسه، إذ إن الدستور هو تعبيراً عن العقد السياسي– الاجتماعي الذ تم الاتفاق عليه بين السلطة والمجتمع، وهو بذلك يُعد معبراً عن الدولة– السلطة في الوقت عينه الذي يعبر فيه عن المجتمع إذ إنه يمثل الاطار القانوني لحركة السلطة والمجتمع ونشاطهما السياسي من زاوية ولحركة المصلحة الوطنية العليا وضامناً للحقوق والحريات والواجبات من زاوية ثانية، وهو بذلك يمثل قيداً على الحاكم كما يمثل قيداً على المحكوم.

والدستور هو انعكاس لفلسفة الحكم التي تصوغها وتصوغ ترميزاتها ومدياتها النخبة الحاكمة، ومن ثم فإن تصورات هذه النخبة وإدراكاتها وآراؤها ورؤاها ومواقفها ستكون متضمنة في روح ونص الدستور.

اهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها كونها محاولة لفهم تلك التصورات والمدركات وتفسير تلك الفلسفات والترميزات من خلال استطلاع رأي النخبة الاكاديمية العراقية في اختصاصي القانون والعلوم السياسية.

إشكالية الدراسة

وتمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل الذي يقول: هل أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ كُتب بناءً لحاجة القوى الاجتماعية العراقية وتعبيراً عنها وعن المصلحة الوطنية العليا، وهل هو انعكاس حقيقي لعقد سياسي اتفقت عليه النخبة مع المجتمع؟

فرضية الدراسة

في حين انطلقت فرضية الدراسة من أن صياغة عقد سياسي –اجتماعي عراقي جديد يعبر عن حاجة كل القوى الاجتماعية بغض النظر عن هويتها الفرعية عبر مشاركة وطنية واسعة، يتمخض عنه دستور يعبر عن المصلحة الوطنية العليا ويضمن للجميع الحقوق والحريات ويحدد الواجبات بناء على ما تقتضيه مصلحة الوطن كفيل بإقامة مجتمع آمن ونظام سياسي عادل ومستقر.

منهجية الدراسة

سيعتمد البحث المنهج الوصفي، بالإضافة الى المنهج الاحصائي في تشخيص ووضع البيانات واستخدامها بما يخدم غايته.

أولاً: الاطار النظري للدراسة

الذهنية السياسية هي التصورات والآراء والأحكام والمدركات حول الظاهرة السياسية بمحتوياتها كافة التي تتمثل في العلاقة ما بين الحكام والمحكومين وآليات السلطة وشرعيتها ومشروعيتها وطبيعة التداول السلمي للسلطة ومدى تحقق الإنجاز المطلوب من السلطة، وأساس الظاهرة السياسية الذي يحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين هو العقد السياسي الاجتماعي وحتى لا يكون هذا العقد السياسي الاجتماعي مجرد افتراضات وتصورات ذهنية نظرية لابد أن يتوج بدستور يحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين وطرق ممارسة السلطة

وطبيعة الحقوق والواجبات ويحدد العلاقة على المستوى الجغرافي من حيث طبيعة الدولة مركزية أو لا مركزية بسيطة او مركبة، وعلى مستوى السلطة من حيث طبيعتها ديمقراطية أو غير ديمقراطية ، وعلى مستوى العلاقة مع الشعب تحديد هل أن فكرة الشعب تقترب من فكرة المواطنة أم تقترب من فكرة المكونات، ما يهم أن الدستور هو الأساس والإطار القانوني للظاهرة السياسية والحياة السياسية والنشاط السياسي[١] .

أما عن التصورات الذهنية السياسية قد تكون هذه التصورات مسبقة وأحكام مسبقة عن الحياة السياسية تتمثل في مواقف وسلوكيات سلبية أو ايجابية قد تعبر عن مشاركة واسعة أو العزوف عن المشاركة أو تعبر عن اتجاهات مؤيدة أو معارضة لاسيما بعد التطبيق العملي، فمثلاً الموقف من الدستور اثناء كتابته يختلف عن الموقف من الدستور بعد كتابته أو الموقف من دستور العراقي الدائم في عام ٢٠٠٥ يختلف عن الموقف من الدستور بعد عام ٢٠٢٠ مثلاً.

من جانب آخر أن من مقاصد الدستور هو إيجاد الحلول المقبولة من جميع الذين اتفقوا على وجود عقد سياسي مكتوب ، وهذه الحلول تتعلق بطبيعة ممارسة السلطة ومنعها من التعسف وتتعلق بتحقيق التوازن بين المؤسسات السياسية وسلطاتها الثلاث حتى لا تطغى إحداها على الاخرى، وتتعلق أيضا بكيفية ضمانات الحقوق والحريات للمواطنين مع تضمين بعض المسائل المتعلقة بتوزيع الثروة أو العوائد المالية فضلا عن بعض الضمانات التي توفر قيام نظام سياسي ناجح.

---

(١) يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، ط ١، ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤٨ وص١٦٠-١٦١.

وعموما يمكن القول أن وجود دستور هو أفضل حالاً من عدم وجوده كما أنه من الطبيعي أن أي دستور يخضع للتعديل والتصويب نتيجة لتغير وتطور الأوضاع والاحوال والحاجة الاجتماعية وحاجة الدولة لذلك[٢]. كما يمثل الدستور الضمانة التي تمنع التعسف بالسلطة إذ يحدد الأُطر القانونية اللازمة لعمل السلطة ومؤسساتها السياسية بما يحقق حاجات ومطالب المجتمع من قيام مجتمع آمن ونظام سياسي عادل وسيادة حكم القانون على الجميع.

وحين نتحدث عن الدستور في إطار التجربة العراقية يجب أن نضع في أذهاننا أنه على الرغم من أن العراق امتلك القانون الأساسي لعام ١٩٢٥ وبعض الدساتير الجمهورية منذ عام ١٩٥٨ وحتى ٢٠٠٣، إلا انه بعد العام ٢٠٠٣ يمكن القول انه على الرغم من كل ما أحاط بالدستور العراقي من مثالب وهنات ومشاكل إلا أنه كان نتاج جمعية منتخبة ونتاج عملية استفتاء شعبي عليه على الرغم من كل ما أحاط بذلك الاستفتاء من إشكاليات وسلبيات حول وجود نسبة لا يستهان بها من الرافضين أو المشككين بالدستور أو حتى الموافقين عليه، فضلاً عن وجود مشكلات حقيقية رافقت التجربة العراقية تمثلت بسيادة العرف السياسي على النص الدستوري تارة والغموض الدستوري تارة أخرى وليّ تفسير النص الدستوري تارة ثالثة وعدم وجود ترابط بين الدستور والدستورية تارة رابعة أو فقدان الدستور للدستورية –المعيارية (التي تعني احترام النخب السياسية بالدرجة الأساس للنص الدستوري مما يفقد الدستور معياريته وأحيانا

(٢) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الجبار احمد عبدالله ، نيران عدنان كاظم، الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بين الجمود الدستوري والركود السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد٥٤، ٢٠١٨.

علويته[٣]) فضلاً عن التجاوزات على المُهل الدستورية وربما انتخابات ٢٠٢١/١٠/١٠ كشفت عن كل ما تقدم بشكل واضح.

اما عن الذهنية السياسية للنخب السياسية فالأخيرة تحمل تصورات وأحكام وأراء إلا أن هذه تصورات والأحكام والآراء والمدركات التي تحملها النخب السياسية تتباين وهذا التباين نلاحظه في طبيعة كتابة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الذي نستشعر من نصوصه أن كل مادة أو نص يحاكي فكرة مكوناتية أكثر مما يحاكي القاعدة الاجتماعية والمصلحة العراقية العليا، لذا هناك فجوة بين القواعد الاجتماعية التي تبحث عن المواطنة وبين النخبة السياسية وفكرتها المكوناتية التي تم تأسيسها في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، لذا يمكن القول أن هذه التجربة يمكن تعديلها لكن لا يمكن الحديث عن تعديل على مستوى الاختصاص الأكاديمي ولا يمكن الحديث عن تعديل الدستور على مستوى الشعب لوحده ولا يمكن حتى الحديث عن تعديلات دستورية حزبية كتلوية مكوناتية بعيدا عن التأصيلات القانونية الدستورية الموضوعية الصحيحة التي تحقق الترابط بين تلازم فكرة التعديلات وفكرة خضوعه للتقييم والمراجعة الموضوعية ، لذا فإن التعديل أو حتى وضع دستور جديد يجب أن لا يكون تجديداً أو تكراراً للأخطاء الموجودة في هذا الدستور وتجديداً للغموض الدستوري وغيرها من المشاكل والاخفاقات التي رافقت تشريع وتطبيق الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مع الاقرار أن كل الأحزاب السياسية وزعماء الكتل

(٣) عبد الجبار أحمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، في : حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، ط ١، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ٢٠٠٥، ص٦٦.

السياسية والنخبة السياسية ومعظم القيادات السياسية حددت بشكل مباشر وغير مباشر حاجة العراق إلى عقد سياسي اجتماعي جديد مع اختلاف الغايات.

عموما هذه الدراسة تحاول أن تستند وتحاكي التصورات الذهنية والآراء والمواقف والادراكات لأصحاب الاختصاص (اختصاصي القانون والعلوم السياسية) دون إهمال الاختصاصات الأخرى لكن التركيز على هذين الاختصاصين بوصف اختصاصي العلوم السياسية والقانون الدستوري هي اكثر الاختصاصات تصدياً لموضوع كتابة الدستور دون إهمال اهتمام الاختصاصات الأخرى به، إذ ما من دستور ناجح يُكتب من النخبة السياسية دون أن يستشعر حاجات ومطالب ورغبات القواعد الاجتماعية ومنها أصحاب الاختصاص حتى تكون الرؤية المستقبلية لدستورنا بأنه دستور ناجح ويكون حل للمشكلات لا أن يكون هو أساس المشكلات.

ثانياً: وصف عينة الدراسة

اشتملت الدراسة على (٢٩) سؤالاً لاستطلاع رأي عينة مقصودة تمثلت بـــ ٤٥٠ مستبين من الوسط الاكاديمي العراقي من مختلف الجامعات العراقية الاهلية والحكومية في اختصاصي القانون والعلوم السياسية ، وتم تقسيم أسئلة الدراسة إلى (٦) محاور وهي على الترتيب كما يأتي (محور العقد السياسي، محور الخبة السياسية، محور المجتمع العراقي، محور الدستور، محور السلطات الحكومية، محور الذهنية العراقية) ، وتم ترتيب الاستبانة وفقاً لترتيب ليكرت الخماسي(أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

وكانت البيات كالآتي:

١- الجنس : ذكر / أنثى

الجنس	ذكر	أنثى
	%٧٨.٢	%٢١.٨

٢- العمر: ٢٥-٣٩ / ٤٠- ٥٩ / ٦٠_ فما فوق

العمر	٢٥-٣٩	٤٠-٥٩	٦٠- فما فوق
	%32.4	%٦١.٨	%٥.٨

٣- الشهادة: دبلوم / ماجستير / دكتوراه

الشهادة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه
	%2.3	%٣٧.٣	%٦٠.٤

٤- التخصص: القانون / العلوم السياسية

التخصص	القانون – الحقوق	العلوم السياسية
	%٣٨.٧	%٦١.٣

٥- الجامعة: مختلف الجامعات العراقية الاهلية والحكومية

ثالثاً: تحليل بيانات الدراسة

عند تحليل بيانات الدراسة تم تقسيم المحاور الى ستة جداول وكانت البيانات كالآتي:

الجدول رقم (١) أسئلة محور العقد السياسي

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	العقد السياسي هو عقد اجتماعي بين السلطة والمجتمع يحدد شكل العلاقة من خلال بيان حقوق وواجبات كل طرف	%٣٧.٨	%٥٢	%٦.٢	%٢.٧	%١.٣
٢	ينبغي أن يتضمن العقد السياسي طرق دستورية سليمة في إدارة مؤسسات الدولة ومؤسسات الحكم	%٥٩	%٣٩	%١	%١	%٠
٣	ينبغي أن يتضمن العقد السياسي طرقا دستورية لتغيير ممارسي السلطة إذا لم يقوموا بواجباتهم كما نص عليه العقد	%٦١	%٣٤	%٢.٧	%١.٣	%1

يتضح من الجدول رقم (١) أن هناك إجماع لدى عينة الدراسة حول متضمنات العقد السياسي من حيث أنه الأساس الذي يبين مديات العلاقة بين السلطة والمجتمع وبيان حقوق وواجبات كل طرف، فضلاً عن بيانه آليات إدارة مؤسسات الدولة وكذا آليات العزل السياسي فيها؛ فكان صافي جمع خياري

(أوافق بشدة) و(أوافق) ٨٩.٨% و ٩٨% و٩٥% للأسئلة الثلاثة أعلاه على التوالي وبتباين نسبي بسيط بينها.

الجدول رقم(٢) أسئلة محور النخبة السياسية

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	تلتزم النخبة السياسية العراقية أو المؤسسات السياسية بإدارة البلاد بشكل يتوافق ومصالح المجتمع	%٢٣.٦	%٢٠	%٩.٣	%٢٥.٨	%٢١.٣
٢	تلتزم النخبة السياسية العراقية أو المؤسسات السياسية ببناء الاستقرار في المجتمع	%٢٦.٢	%١٩.١	%١٢	%٢٨	%١٤.٧
٣	تلتزم النخبة السياسية العراقية بالإيفاء بالتزاماتها التي قطعتها أمام ناخبيها	%٢٤.٩	%١٨.٧	%٦.٧	%٢٤.٩	%٢٤.٩
٤	تعمل النخبة السياسية العراقية على ضمان أمن وحريات الأفراد	%٢٥.٨	%٢٠	%١٢.٤	%٢٧.٦	%١٤.٢
٥	لضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع العراقي ينبغي على النخبة السياسية أن تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي أولا	%٤٠.٤	%٥٤.٢	%٢.٧	%١.٨	%٠.٩

بينما يلحظ من الجدول رقم(٢) أن هناك تباين واضح في عينة الدراسة ففي الوقت الذي عارض ٤٧.١% من العينة أن النخبة السياسية العراقية تدير البلاد بشكل يتوافق ومصالح المجتمع حين اختاروا إجابات (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق)؛ مقابل ٤٣.٦% ترى العكس من ذلك حين اختارت (أوافق بشدة) و(أوافق) ، في حين كانت نسبة ٤٥.٣% من العينة ترى أن النخبة السياسية العراقية مهتمة بتحقيق الاستقرار في المجتمع؛ فإن هناك نسبة ٤٢.٧% ترى خلاف ذلك. وهو ما يعزز الانقسام حول مدى التزام النخبة السياسية العراقية بالإيفاء بوعودها التي قطعتها لناخبيها حين اختار٤٩.٨% الإجابة بالنفي(لا أوافق بشدة) و(لا أوافق) بينما اختار ٤٣.٦% الإجابة بالإيجاب، والأمر عينه انسحب على الانقسام حول مدى التزام النخبة السياسية العراقية بضمان أمن وحريات الأفراد؛ إذ اختار ٤١.٨% الإجابة بالنفي (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق)

في حين كان هناك ٤٥.٨% مؤيدين لذلك، ويبدو هذا الانقسام والتباين واضحا في النسب الواردة في الجدول أعلاه حول إجابات أسئلته، إلا أن ما يلفت النظر هو أن نسب من وقف على الحياد في خضم الانقسام حول إجابات الأسئلة أعلاه كانت (٩.٣% ، ١٢% ، ٦.٧% ، ١٢.٤%) على التوالي وهي نسب غير قليلة لاسيما أن عينة الدراسة أكاديميين، في الوقت الذي ذهب فيه ٩٤.٦% ممن اختار (أوافق بشدة) و(أوافق) من العينة أنه لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع العراقي ينبغي على النخبة السياسية أن تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي أولا.

الجدول رقم(٣) أسئلة محور المجتمع العراقي

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٨	يلتزم افراد المجتمع العراقي باحترام وقبول الآخر	%٢٧.١	%٣٢	%١٨.٢	%١٨.٧	%٤
٩	يؤدي افراد المجتمع العراقي التزاماتهم القانونية تجاه مؤسسات الدولة	%٢٤	%٣٧.٨	%١٥.١	%٢٠	%٣.١
١٠	يلتزم أفراد المجتمع العراقي بطاعة السلطة السياسية	%٦.٧	%٣٦.٩	%٢٨.٤	%٢٤.٩	%٣.١

من خلال الجدول(٣) يبدو أن هناك اتفاق حول الموقف من الأسئلة الواردة فيه إذ يعتقد ٥٩.١% ممن اختار (أوافق بشدة) و(أوافق) أن أفراد المجتمع العراقي يلتزمون باحترام وقبول الآخر، مقابل ٢٢.٧% يعتقدون خلاف ذلك، في حين أن ٦١.٨% من أصحاب خياري (أوافق بشدة) و(أوافق) يرون أن أفراد المجتمع العراقي يؤدون التزاماتهم القانونية تجاه مؤسسات الدولة؛ بينما ٢٣.١% من العينة لا ترى ذلك، في حين كان لخياري (أوافق بشدة) و(أوافق) ٤٣.٦% يعتقدون أن أفراد المجتمع العراقي يطيعون السلطة السياسية مقابل ٢٨% تعتقد العكس، وفي هذا الجدول أيضاً نلحظ ارتفاع نسبة من اختار الوقوف على

الحياد(١٨.٢%، ١٥.١%، ٢٨.٤%) للأسئلة أعلاه على التوالي وهي نسب غير قليلة الأمر الذي يثير التساؤل حول هذا الخيار هل هو بسبب الحذر أو الجهل بالسؤال أو الخوف أو عدم الاكتراث بالشأن المحلي أو غيرها من الأسباب، خصوصاً ما يتعلق بإجابة سؤال مدى التزام أفراد المجتمع العراقي بطاعة السلطة السياسية حيث كان مجموع خياري(لا أوافق بشدة) و(لا أوافق) ٢٨% وهي نسبة متطابقة نسبياً مع خيار محايد ٢٨.٤% ، في الوقت نفسه كانت إجابة سؤال مدى التزام أفراد المجتمع العراقي باحترام وقبول الآخر؟ بنسبة ٢٢.٧% لخياري (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق) وهي قريبة نسبياً من خيار محايد ١٨.٢%.

الجدول رقم(٤) أسئلة محور الدستور

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١١	يحظى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بأجماع شعبي.	%٢.٢	%١١.١	%٢٣.٦	%٤٦.٢	%١٦.٩
١٢	يحترم ممارسو السلطة والقوى السياسية العراقية الدستور وتلتزم بنصوصه.	%٢٧.٦	%١٩.١	%٩.٣	%٢٨.٤	%١٥.٦
١٣	يثق المواطن العراقي بان الدستور قد كفل له حياة كريمة.	%٣.١	%١٦.٤	%٢٣.٦	%٤٣.١	%١٣.٨
١٤	الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لم يكتب بموضوعية تمثل الصالح العام بقدر ما كان يمثل المصالح الحزبية.	%٣٣.٣	%٤٢.٢	%١٢.٩	%١٠.٧	%٠.٩
١٥	واقعياً يمتلك الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ علوية على السلطات في الدولة العراقية	%٣.٦	%١٩.٦	%٢١.٣	%٤٤.٤	%١١.١
١٦	واقعياً لا يوجد تدخل في السلطات الثلاث في الدولة في الممارسة السياسية العراقية	%٠.٩	%٩.٣	%١١.٦	%٥٥.٦	%٢٢.٧
١٧	العرف السياسي يتقدم في كثير من الأحيان على النص الدستوري في الممارسة السياسية العراقية	%٢٩.٨	%٥٢.٩	%١١.٦	%٥.٣	%٠.٤
١٨	ينبغي تعديل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥	%٥٥.٦	%٣١.٦	%٨	%٤	%٠.٨
١٩	التجربة الدستورية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الى اليوم هي تجربة ناجحة	%٠.٩	%٧.٦	%٢٤.٤	%٤٦.٢	%٢٠.٩
٢٠	هل توافق على تعديل الدستور من الكتل السياسية نفسها التي أسهمت بكتابته.	%٣.١	%٦.٢	%٨.٤	%٤٤	%٣٨.٢

يتبين من الجدول رقم(٤) أن هناك ٦٣.١% لخياري (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق) يعتقدون أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لا يحظى بأجماع شعبي، بينما يبدو التباين واضحاً بين عينة الدراسة حين ذهب ٤٤% من الرافضين(لا أوافق بشدة ولا أوافق) إلى الاعتقاد أن ممارسو السلطة في العراق لا يحترمون الدستور ولا يلتزمون بنصوصه، في الوقت الذي أيد فيه ٤٦.٧% من الموافقين(أوافق بشدة و أوافق) أن ممارسو السلطة يحترمون الدستور ويلتزمون بنصوصه. واكد ٧٥.٥% من العينة من خياري (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق) أن دستور عام ٢٠٠٥ يمثل المصالح الحزبية ولا يمثل الصالح العام، وأن ٧٨.٣% من خياري الرافضين يعتقدون أن السلطات الثلاث في الدولة عرضة للتدخل، وأن ٨٢.٧% من الفئة نفسها(الرافضين) يعتقدون أن العرف السياسي يتقدم على النص الدستوري في الممارسة السياسية العراقية، وأن هناك ٨٧.٢% لفئة (أوافق و أوافق بشدة) من العينة يرون أنه من الضروري تعديل الدستور، إلا أن هناك ٨٢% من العينة يرفضون تعديل الدستور من الكتل السياسية نفسها التي كتبته، في حين أيد ٦٧.١% من العينة أن التجربة الدستورية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الى اليوم هي تجربة غير ناجحة.

الجدول رقم(٥) أسئلة محور السلطات والمؤسسات الحكومية

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢١	تمارس السلطات القضائية في العراق استقلالية تامة في عملها	٤.٤%	٩.٣%	١٨.٧%	٤٦.٢%	٢١.٣%
٢٢	تمتلك السلطات الحكومية العراقية قدرة على فرض سلطاتها على كل المؤسسات والقوى السياسية في العراق.	١.٣%	١٠.٢%	١٥.٦%	٥١.١%	٢١.٨%
٢٣	تمتلك المؤسسات الحكومية العراقية قدرة على ممارسة سلطاتها القانونية على كل مدن ومناطق العراق.	١.٨%	١٠.٧%	١٣.٢%	٥١.٦%	٢٢.٧%

من خلال الجدول رقم(٥) يتضح أن هناك عدم الرضا حول طبيعة عمل السلطات الحكومية ومؤسساتها القائمة؛ إذ إن هناك ٦٧.٥% من العينة من

أصحاب خياري لا أوافق بشدة ولا أوافق (الرافضين) ترى أن السلطات القضائية في العراق غير مستقلة في عملها، وأن ٧٢.٩% من الفئة نفسها تعتقد أن السلطات الحكومية العراقية غير قادرة على فرض سلطاتها على كل المؤسسات والقوى السياسية في الدولة، وفي الوقت نفسه يعتقد ٧٤.٣% من العينة(الرافضين) أن المؤسسات الحكومية غير قادرة على ممارسة سلطاتها القانونية على كل مدن ومناطق العراق، وهو ما يؤشر عدم رضا المجتمع بأداء المؤسسات والسلطات الحكومية.

الجدول رقم (٦) أسئلة محور الذهنية العراقية

ت	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢٥	يمتلك الدستور في الذهنية العراقية علوية في الممارسة السياسية	%٢.٧	%٢٨	%٢٨.٤	%٣٣.٣	%٦.٧
٢٦	الممارسة الدستورية (الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ) في الذهنية العراقية هي حق وليس منحة	%١٦.٤	%٤٨	%١٩.٦	%١٤.٧	%١.٣
٢٧	تمتلك الممارسة الدستورية (الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ) مصداقية في الذهنية الاجتماعية العراقية	%٠.٩	%١٤.٧	%٢٠.٩	%٥٢	%١١.٦
٢٨	تمتلك الممارسة الدستورية) الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ (مصداقية في ذهنية النخبة السياسية العراقية	%٠.٩	%١٥.٦	%٢٣.١	%٤٨	%١٢.٤
٢٩	احترام الآخر له مكانة في الممارسة الاجتماعية في الذهنية العراقية	%٤	%٣٠.٧	%٢٦.٢	%٣٣.٨	%٥.٣

نلحظ من الجدول رقم (٦) انه على الرغم من أن ٦٤.٤% من العينة ممن اختار أوافق بشدة و أوافق (الموافقين) تعتقد أن الممارسة الدستورية في الذهنية العراقية هي حق وليس منحة، وأن ٦٣.٦% ترى أن الممارسة الدستورية تمتلك مصداقية في الذهنية الاجتماعية العراقية، وأن ٦٠.٤% من العينة(الرافضين) ترفض أمثلاك الممارسة الدستورية لأي مصداقية في ذهنية النخبة السياسية العراقية، إلا أن هناك تبايناً واضحاً بين عينة الدراسة حول امتلاك الدستور في الذهنية العراقية للعلوية في الممارسة السياسية ففي الوقت الذي رفض ذلك ٤٠% من العينة فإن هناك ٣٠.٧% ايدت ذلك، في حين كان

هناك ٢٨.٤% اختارت الوقوف على الحياد في هذا التباين، كما أن هذا التباين نلحظه أيضاً في مسألة مكانة الآخر في الممارسة الاجتماعية في الذهنية العراقية، إذ ذهب ٣٤.٧% (الموافقين) إلى أن الآخر له مكانة في الممارسة الاجتماعية في الذهنية العراقية؛ فإن ٣٩.٢% رفضت ذلك؛ بينما كان هناك ٢٦.٢% وقفت وسطاً بين الطرفين، فضلاً عن ذلك أشر الجدول أعلاه بأسئلته الواردة فيه نسباً عالية نسبياً في خيار (محايد) إذ جاءت بالترتيب (٢٨.٤%، ١٩.٦%، ٢٠.٩%، ٢٣.١%، ٢٦.٢%) وهي نسب غير قليلة إذا علمنا أن العينة مقصودة تمثلت بالأكاديميين في اختصاصي القانون والعلوم السياسية مما يؤشر عدم وضوح موقف هذه الفئة أو خشيتها وعدم امتلاكها القدرة على الإفصاح عن موقفها مما يثير التساؤل حول وضع الحريات الاكاديمية في العراق وما هي ضماناتها وهل هناك أمل في تجاوز الوسط الاكاديمي لهذه الحالة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى جملة نتائج أهمها ما يأتي:

أولاً: اشرت الدراسة اتفاق عينة الدراسة بأغلبية عالية(٩٨% و ٩٥% و ٩٤%)على متضمنات العقد السياسي من ناحية وأهمية تحقيق الاستقرار السياسي من ناحية أخرى، فضلاً عن الأغلبية العالية(٨٧.٢% و ٨٢.٧% و ٧٥.٥)حول الاتفاق على ضرورة تعديل الدستور إضافة لكونه لم يكتب بموضوعية تمثل المصلحة الوطنية العليا وأن العرف السياسي في التجربة العراقية يتقدم على النص الدستوري، وغيرها من الأسئلة التي كانت قد حققت أغلبية موافقة تمثلت في خياري (أوافق بشدة) و (اوافق) لإجابات الأسئلة التالية

وكما في الجدول رقم (٧) والتي في حقيقتها تعبر عن عدم رضا القواعد الاجتماعية عن أداء النخبة السياسية وعدم نجاعة فلسفتها السياسية.

الجدول رقم (٧) يبين النسب المئوية لصافي جمع خياري (أوافق بشدة) و(أوافق)

ت	الاسئلة	صافي جمع خياري (أوافق بشدة) و(أوافق)
١	ينبغي أن يتضمن العقد السياسي طرق دستورية سليمة في إدارة مؤسسات الدولة ومؤسسات الحكم	%٩٨
٢	ينبغي أن يتضمن العقد السياسي طرقا دستورية لتغيير ممارسي السلطة إذا لم يقوموا بواجباتهم كما نص عليه العقد	%٩٥
٣	لضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع العراقي ينبغي على النخبة السياسية أن تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي أولا	%٩٤.٦
٤	العقد السياسي هو عقد اجتماعي بين السلطة والمجتمع يحدد شكل العلاقة من خلال بيان حقوق وواجبات كل طرف	%٨٩.٨
٥	ينبغي تعديل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥	%٨٧.٢
٦	العرف السياسي يتقدم في كثير من الأحيان على النص الدستوري في الممارسة السياسية العراقية	%٨٢.٧
٧	الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لم يكتب بموضوعية تمثل الصالح العام بقدر ما كان يمثل المصالح الحزبية.	٧٥.٥
٨	الممارسة الدستورية (الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ) في الذهنية العراقية هي حق وليس منحة	%٦٤.٤
٩	يؤدي افراد المجتمع العراقي التزاماتهم القانونية تجاه مؤسسات الدولة	%٦١.٨
١٠	يلتزم افراد المجتمع العراقي باحترام وقبول الآخر	%٥٩.١

ثانياً: هناك أغلبية غير موافقة تمثلت في خياري (لا أوافق بشدة) و (لا اوافق) لإجابات الأسئلة التالية وكما في الجدول رقم (٨) والتي كانت في عمومها تعبر عن عدم رضا القاعدة المجتمعية عن أداء المؤسسات الحكومية، مما يثير التساؤلات حول شرعية السلطة السياسية ومشروعيتها وعلى وجه الخصوص مايتعلق بالموقف من تعديل الدستور من النخب السياسية التي أسهمت في كتابته (٨٢.٢%) وخضوع السلطات في الدولة للتدخل والتوجية والتسييس(٧٨.٣%)

يضاف إلى ذلك قدرة مؤسسات الدولة على فرض سلطانها على كل القوى السياسية ومناطق العراق الجغرافية واستقلالية السلطات القضائية(٧٤.٣% ، ٧٢.٩%، ٦٧.٥%) على التوالي.

الجدول رقم (٨) يبين النسب المئوية لصافي جمع خياري (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق)

ت	الاسئلة	صافي جمع خياري (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق)
١	هل توافق على تعديل الدستور من الكتل السياسية نفسها التي أسهمت بكتابته.	%٨٢.٢
٢	واقعياً لا يوجد تدخل في السلطات الثلاث في الدولة في الممارسة السياسية العراقية	%٧٨.٣
٣	تمتلك المؤسسات الحكومية العراقية قدرة على ممارسة سلطاتها القانونية على كل مدن ومناطق العراق.	%٧٤.٣
٤	تمتلك السلطات الحكومية العراقية قدرة على فرض سلطاتها على كل المؤسسات والقوى السياسية في العراق.	%٧٢.٩
٥	تمارس السلطات القضائية في العراق استقلالية تامة في عملها	%٦٧.٥
٦	التجربة الدستورية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الى اليوم هي تجربة ناجحة	%٦٧.١
٧	تمتلك الممارسة الدستورية (الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ) مصداقية في الذهنية الاجتماعية العراقية	%٦٣.٦
٨	يحظى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بأجماع شعبي.	%٦٣.١
٩	تمتلك الممارسة الدستورية) الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ (مصداقية في ذهنية النخبة السياسية العراقية	%٦٠.٤
١٠	يثق المواطن العراقي بان الدستور قد كفل له حياة كريمة.	%٥٦.٩
١١	واقعياً يمتلك الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ علوية على السلطات في الدولة العراقية	%٥٥.٥

ثالثاً: هناك نسبة عالية غير واضح موقفها تمثلت في خيار (محايد)، لكنه من زاوية معينة يعبر عن عدم ثقة وخوف وشك وقلق؛ الأمر الذي يوحي بأن الحريات الاكاديمية في خطر إذ مازال التعبير عن الرأي لا يتسم بالشفافية والمسؤولية، وهو ما يطرح التساؤلات حول شرعية السلطة وشرعية مؤسساتها السياسية القائمة من ناحية، وحول علاقة السلطة بالمجتمع من ناحية أخرى. وتمثل خيار (محايد) في إجابات الأسئلة التالية وكما في الجدول رقم (٩)، علماً أنه تم اعتماد نسبة ١٨% فما فوق باعتبار أن هذه النسبة تقترب من (٥/١) خُمس الإجابات

الجدول رقم (٩) يبين النسب المئوية لخيار محايد

ت	الأسئلة	محايد
١	يمتلك الدستور في الذهنية العراقية علوية في الممارسة السياسية	%٢٨.٤
٢	يلتزم أفراد المجتمع العراقي بطاعة السلطة السياسية	%٢٨.٤
٣	احترام الآخر له مكانة في الممارسة الاجتماعية في الذهنية العراقية	%٢٦.٢
٤	التجربة الدستورية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الى اليوم هي تجربة ناجحة	%٢٤.٤
٥	يحظى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بأجماع شعبي.	%٢٣.٦
٦	يثق المواطن العراقي بان الدستور قد كفل له حياة كريمة.	%٢٣.٦
٧	واقعياً يمتلك الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ علوية على السلطات في الدولة العراقية	%٢١.٣
٨	تمتلك الممارسة الدستورية (الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ) مصداقية في ذهنية النخبة السياسية العراقية	%٢٣.١
٩	تمتلك الممارسة الدستورية (الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ) مصداقية في الذهنية الاجتماعية العراقية	%٢٠.٩
١٠	الممارسة الدستورية (الانتخاب، الاستفتاء، الترشح...الخ) في الذهنية العراقية هي حق وليس منحة	%١٩.٦
١١	تمارس السلطات القضائية في العراق استقلالية تامة في عملها	%١٨.٧
١٢	يلتزم افراد المجتمع العراقي باحترام وقبول الآخر	%١٨.٢

رابعاً: هناك تباين نسبي واضح في صافي جمع إجابات خياري (لا أوافق بشدة) و(لا اوافق) وخياري (أوافق بشدة) و(اوافق) تمثل في انقسام عينة الدراسة في موقفها من بعض الاسئلة الواردة في الجدول أدناه وهو انقسام يعبر عن حالة إيجابية من ناحية، كما يعبر عن تشوش النخبة الاكاديمية إذا ما قارنا هذه الإجابات ونسبها المئوية مع خيارات الموافقة وعدم الموافقة ونسبها المئوية في الجداول السابقة والتي تعكس بمجملها عدم رضا النخبة الاكاديمية عن الأداء السياسي للسلطة السياسية ومؤسساتها السياسية القائمة. وتمثل هذا التباين كما في الأسئلة الواردة في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠) يبين التباين النسبي في أراء عينة الدراسة

ت	الأسئلة	صافي جمع خياري (أوافق بشدة) و(أوافق)	صافي جمع خياري (لا أوافق بشدة) و(لا أوافق)
١	تلتزم النخبة السياسية العراقية أو المؤسسات السياسية بإدارة البلاد بشكل يتوافق ومصالح المجتمع	%٤٣.٦	%٤٧.١
٢	تلتزم النخبة السياسية العراقية أو المؤسسات السياسية ببناء الاستقرار في المجتمع	%٤٥.٣	%٤٢.٧

٣	تلتزم النخبة السياسية العراقية بالإيفاء بالتزاماتها التي قطعتها أمام ناخبيها	٤٣.٦	%٤٩.٨
٤	تعمل النخبة السياسية العراقية على ضمان أمن وحريات الأفراد	%٤٥.٨	%٤١.٨
٥	يحترم ممارسو السلطة والقوى السياسية العراقية الدستور وتلتزم بنصوصه.	%٤٦.٧	%٤٤
٦	يمتلك الدستور في الذهنية العراقية علوية في الممارسة السياسية	%٣٠.٧	%٤٠
٧	احترام الآخر له مكانة في الممارسة الاجتماعية في الذهنية العراقية	%٣٤.٧	%٣٩.١

استنتاجات الدراسة

خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات عبرت عنها نتائج الاستطلاع وكانت كما يأتي:

١- الحاجة لعقد سياسي –اجتماعي جديد عبر مشاركة وطنية واسعة.

٢- الحاجة للبحث الموضوعي لكتابة دستور جديد يؤكد فلسفة الحكم في دستور ٢٠٠٥ من حيث الشراكة الوطنية في الوطن والمصير المشترك لجميع القوى الاجتماعية مع تجديد الاليات والوسائل للتعبير عن ذلك وعن المصلحة الوطنية العليا في الدستور الجديد

٣- مع تعذر الذهاب لكتابة دستور جديد يبقى خيار السعي لتعديل الدستور الحالي بما يعبر عن حاجات المجتمع ضمن اطار المواطنة والوطنية والمصلحة الوطنية العليا، ولكن بشرط ان تكون المساهمة الاكاديمية الوطنية لها الاولوية على المساهمة الحزبية في صياغة وكتابة هذه التعديلات.

٤- ان يكون التعديل في المواد الحاكمة لتشكيل الحكومة على غرار النموذج البرلماني البريطاني بكونه المعيار الموضوعي.

٥- ايجاد اليات ضامنة لتوافر مبدأ احترام الدستور من قبل القابضين على السلطة مع ضمان تطبيق الحقوق والحريات التي أقرها الدستور للمواطن في ارض الواقع.

٦- ضرورة ايجاد اليات تحافظ على اسس الشرعية ومنعها من التدهور وبما يعزز قناعات المواطنين بمزيد من الاستجابة والانتماء وليس العزوف والاغتراب.

٧- الحاجة الملحة لأن تعيد النخبة السياسية النظر في رؤاها وتطلعاتها حول السلطة واليات عملها وأن تتخلى عن النظر للسلطة بأنها وسيلة للثراء السريع وتكوين النفوذ.

٨- أن تعيد النخبة السياسية صياغة ترميزاتها السلوكية والنفسية والذهنية بصياغات وقوالب وطنية وبما يحقق الولاء والانتماء للوطن والتخلي عن صياغة تلك الترميزات بصياغات وقوالب مكوناتية.

٩- أشرت الدراسة عدم رضا عينة الدراسة على أداء النخبة السياسية العراقية وعن فلسفتها في إدارة السلطة والمجتمع.

١٠- أشرت الدراسة أن الحريات الاكاديمية مازالت مقيدة بل هناك خوف واضح من الإفصاح عن الرأي بحرية وهذا ما أشرته العينة من خلال اختيار خيار (محايد) الذي كانت نسبه عالية جداً وكثيراً ما زادت على أو اقتربت من ٢٥% من العينة، وهذا مؤشر خطير لاسيما وأن الفئة المستهدفة في الاستبانة هم أكاديميين في الجامعات ومن أصحاب الشهادات العليا.